بسم الله الرحمن الرحيم

Permanent Mission of
The Republic of the
SUDAN
To U.N. Office, Geneva

البعثة الدائمة
لجمهورية السودان
جنيف

# بيـــان

## رئيس وفد حمهورية السودان
## السيد عبد الباسط سبدرات
## وزير العـدل

## أمام القطاع رفيع المستوى لمجلس
## حقوق الإنسان ـ الدورة السابعة

## جنيف 3 مارس 2008م

**للمراجعة عند الإلقاء**

47, Avenue Blanc, C.P. 335, CH-1211 Genève 19 Tel : (004122) 731 26 63/66 Fax : (004122) 731 26 56

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان

السيدة المفوض السامي لحقوق الإنسان

السادة والسيدات رؤساء وأعضاء الوفود

ومثلو المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة

السيدات والسادة الحضور

أتقدم بالتهنئة الصادقة لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرئيس وأعضاء مجلس حقوق الإنسان للإنجاز العظيم الذي تم بإستكمال البناء المؤسسي للمجلس الجديد والذي يصادف لحسن الطالع إحتفال العالم كله بالذكري الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويسرني أن أنهي إليكم أن بلادي تشارك في الاحتفال بهذه الذكرى من خلال نشر الوعي داخلياً بمبادئ حقوق الإنسان التي يتضمنها الإعلان العالمي ومن خلال مشاركة الدول الأعضاء الممثلة هنا في جنيف في الإضطلاع بالأهداف الطوعية الإضافية كما تم التواضع عليها لتحقيق ترقية حقوق الإنسان وحمايتها.

السيد الرئيس،

لقد قدمنا من خلال تعاوننا الكامل مع لجنة حقوق الإنسان السابقة ومجلس حقوق الإنسان الحالي ومن خلال تعاوننا الكامل مع المقررة الخاصة لحقوق الإنسان في السودان ومع فريق الخبراء الذي أنهى المجلس ولايته في الدورة المنصرمة - وهو التعاون الذي وجد الإقرار والترحيب في مجلسكم الموقر- قدمنا أنموذجاً للإنخراط الإيجابي مع المؤسسات الدولية لتحقيق غايتنا المشتركة المتمثلة في إنهاء النزاع الداخلي المؤدي إلى إنتهاكات حقوق الإنسان وبالتالي إنهاء هذه الإنتهاكات. ويؤكد السـودان هنا إستمرار

التعامل المخلص الذي أبداه مع لجنة الخبراء ومع المقرر الخاص لأوضاع حقوق الإنسان في السودان والتي تزور السودان حالياً لمدة إثنتي عشر يوماً تزور فيها ما تختار بما في ذلك السجون وأماكن الإعتقال دون قيد وتلتقي فيها وخارجها بمن تشاء. ونشدد هنا على ضرورة إلتزامها بنهج فريق الخبراء المهني والبناء.

السيد الرئيس،

لقد مضىعام كامل منذ اللقاء السابق العام الماضي في القطاع رفيع المستوى حيث لم تتمكن محادثات سرت في الجماهيرية العربية الليبية من إلحاق رافضي إتفاقية سلام دارفور، (إتفاقية أبوجا)، بهذه الإتفاقية في سيل تحقيق السلام الشامل.

لقد أبدت الحكومة نية صادقة في أن تصل تلك المحادثات إلى مبتغاها حيث تم إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد وأطلق سراح المعتقلين من أفراد الحركات المسلحة في دارفور، وبذلت جهود مضنية في جنوب السودان لتوحيد الموقف التفاوضي لهذه الحركات وأرسلت الحكومة وفد مفوضاً عالي المستوى. غير أن رفض حركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان حضور مؤتمر سرت أدى إلى فشل المؤتمر قبل أن يبدأ.

إن تقاعس المجتمع الدولي وتغاضيه عن الضغط على هذه الحركات لقبول مبدأ التفاوض أرسل إشارات سالبة تزامنت مع الصمت على إعتداءاتها على قوافل العون الإنساني حيث إستولت هذه الحركات المسلحة على عدد كبير من عربات الإغاثة، كما حاولت مستغلة وقف إطلاق النار من جانب الحكومة توطيد سيطرتها بإحتلال مدن أبوسروج وأبوصليعة في غرب دارفور وقامت بفرض الضرائب على المواطنين وقطعت طرق النقل مما أدى لإرتفاع أسعار

السلع الضرورية حتى إضطرت القوات المسلحة للتحرك وإستعادة هذه المناطق قبل أسبوعين وطرد قوات التمرد فيها.

وفيما يتعلق بقوات العملية الهجين "يوناميد" فأن الحكومة قد أوفت بإلتزامها تجاه هذه القوات وقامت مؤخراً بالتوقيع على إتفاقية مركز هذه القوات "سوفا" التي تقرر الوضع القانوني لهذه القوات داخل السودان كما قامت بتخصيص آلاف الأفدنة من الأراضي بولايات دارفور الثلاثة مقاراً لها وسمحت بإستيراد كل إحتياجاتها معفاة من الجمارك.

وإذ يؤكد السودان عزمه على التعاون مع القوات الهجين لإنفاذ واجباتها المحددة في قرار مجلس الأمن رقم 1769، فأننا نعبر في ذات الوقت عن خيبة أملنا لخفوت الأصوات التي تعالت عند إستصدار قرار نشر قوات الهجين والإمتناع حتى الآن عن تقديم الدعم اللازم لهذه القوات عندما أصبحت أمراً واقعاً.

السيد الرئيس،

وتأكيداً لإلتزامنا بمراجعة القوانين إتساقاً مع إتفاقية السلام الشامل، تدخل القوى السياسية في السودان حاكمة ومعارضة في مشاورات عريضة لتبني قانون الإنتخابات لسنة 2008م حيث تم الإجماع على تخصيص 25% من المقاعد للنساء وعلى تبني نظام القائمة النسبية بنسبة قد تزيد على 40% من المقاعد لتمثيل الأحزاب الصغيرة والأقاليم كل ذلك بجانب الدوائر الجغرافية.

كما أنهت لجنة مراجعة قانون الأمن الوطني عملها، وتتواصل الجهود أيضاً لتعديل قانون الصحافة. وجدد السودان تعهداته بإنفاذ المسار السريع في مجال العون الإنساني بإتفاقية جديدة مع الأمم المتحدة تسري حتى نهاية يناير2009م.

وتأكيداً لحقوق الأفراد وحماية الحريات فقد أصدرنا الأسبوع الماضي منشورات جنائية تمنع تنفيذ أوامر القبض ليلاً أو في العطلات كما وجهت وكلاء النيابة بالمرور اليومي للحراسات وحصر المنتظرين فيها، والشروع الفوري في إجراءات التحري.

السيد الرئيس،

لقد أكدت الصعاب عزم الشريكين في حكومة الوحدة الوطنية على المضي قدماً في تنفيذ إتفاق السلام الشامل، فمن بعد تغيير العملة إنسحب الجيشان (جيش الحركة – جيش الحكومة) إلى حدود 1956م وتعمل الرئاسة على حل مشكلة أبيي. وأوشكت لجنة ترسيم الحدود على الإنتهاء من عملها بعد جمع الوثائق الضرورية من مصر وبريطانيا، وتجري الإستعدادات لتنفيذ قرار السيد رئيس الجمهورية بإجراء التعداد السكاني التجريبي في أبريل هذا العام.

وتمضي السلطة الانتقالية في دارفور والمكونة من الحركات الموقعة على إتفاقية أبوجا في تنفيذ مشاريع التنمية الأساسية بالإقليم كالطرق وشبكات المياه والتعليم العام والعالي وبناء المستشفيات. كما تم إستيعاب الحركات الموقعة على إتفاق الشرق في الحكومة المركزية وحكومات ولايتي كسلا والبحر الأحمر واللتين بدأتا أيضاً في تشييد مشاريع التنمية والخدمات.

السيد الرئيس،

إن السودان ما زال يبدي إنشغاله العميق بقضية إختطاف الأطفال التي قامت بها منظمة (آرك دي زوي) الفرنسية والتي تضم أطفالاً سودانيين من دارفور. وكما تعلمون فأن هذا العمل الإجرامي يتنافى مع المواثيق الدولية لحماية الأطفـال ومنع الإتجـار في البشـر. وندعو بقـوة لتنفيذ الأحكـام التي

صدرت في حق الخاطفين وحصول الأطفال وذويهم على التعويضات وإعادة لم شمل هؤلاء الأطفال لذويهم.

السيد الرئيس،

إن السودان ليبدي أسفاً عميقاً لتصاعد حملات الإستهتار بالأديان والتي تصاعدت في بعض البلدان بإسم حرية الرأي والتعبير، مما يؤدي إلى زرع البغضاء بين المجتمعات ويذكي من جذوة التعصب الديني وينفي موجبات الإحترام المتبادل والإعتراف بالثقـــافات الأخرى. ونرى أن يحل محل

هذا النهج الخاطئ التأكيد على مبدأ الحوار بين الأديان والثقافات وإحترامها إعمالاً لقيم التسامح والإعتراف بالآخر. ونرى أن لهذا المجلس دوراً كبيراً في تأكيد ذلك.

السيد الرئيس،

إن العالم كله يتابع بكل مشاعر الأسى والرفض المجزرة التي تقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا ندين بشدة العدوان الإسرائيلي وندعو مجلس حقوق الإنسان لإتخاذ الإجراءات الفورية والضرورية لحماية المدنيين الأبرياء بما فيهم العشرات من الأطفال والنساء الذين يتعرضون يومياً للقتل بدم بارد.

وختاماً فأننا نؤكد ونعيد التأكيد على عزمنا على تحقيق التعاون المتبادل بين حكومتي ومجلسكم الموقر لتحقيق الغاية المشتركة في ترقية وحماية حقوق الإنسان.

وشكراً لحسن إستماعكم.،